

فوائد لغوية

Notes Lexicographiques.

ان كنت ريبا فقد لاقيت إحصارا

كتب من يصعب علي ان اذكر اسمه مقالة في اسدي جرائد بغداد ينتقدها بعض ما كتبه في « لغة العرب » حسدا ومغالطة . وقد نسب المواضيع التي انتقدها الي « الاب انستاس ماري الكرمل » مع انها موقف فيها بتوقيعي السريع ورمي الكرمل بكلام افزع له فيها اي اقتداع !! ولا يجب من ذلك فلسوفا لادبية فرار لا حرة . واني لاعظم من ان اصابه واقربه بالقوارص لتزهي عن ذلك ولان منى هذه المجلة التي اشارت بذكره احسانا اليه : خسة اللغة العربية وتخليصها من شوائب الجامدين وبيت العائش الذين حذاهم نقصان تزينهم على مجازاة مشيهم جزء « سمار » . ومثل هؤلاء كمثل (الملاح) الذي اعياء الماء بانسداد طر سفينه فانه يستد الي لجام السفينة ظاننا انها تشق صلب الماء مع انه يش نفسه بنفسه . وذلك بذكرني قول النابغة الذبياني :

يظلم من خوفه (الملاح) معتمدا بالخيزرانة بعد الاين والتجد

١- قال هذا في اول كلامه « بمناسبة صدور الجزء الاول من المجلد السابع لمجلة لغة العرب الخاص بيوبيل الكرمل ... اريد ان اقدم » ويرى القارئ انه ترك المضي مبها بعد « مناسبة » اذ لم يذكر « الذي ناسبه صدور الجزء » والجهل ظاهر ولو غطي طر شاعته بزخرف القول . فالمعروف ان يقال تناسب هذا الامر ذلك الامر » و « بمناسبة هذا الامر لذلك الامر اريد ان اقدم ... » وكيف لهذا الناقد بهذا التحقق وهو سيد من العربية !

٢- وقال عن الكرمل العلامة متقولا عليه « اتخذ صومعته بمثابة قلعة لمعربة لتنا الشريفة وخرقه - سياج حرمة أمتنا - لاهلام » والى مثل هذا يلجا ضعفاء الحجج . فكان العلماء ساروا كلهم على وتيرة واحدة ولم يختلفوا

في تفسير القرآن العزيز ولا نقل للأحاديث ولا تفسيرها ولا مفردات العربية
وكان الدنيا سخط من نقد القاموس للصاح واستجبال صاحب الجاسوس لصاحب
القاموس ومن الغلك الدائر على المثل المسائر ومن اشياء ذلك التي لا تحصى .
والمستفتر ان قوله «سباح حرمة أمتنا» هو قلمة حارب فيها «بلاغة العربية» ولكن
لا لوم عليه لان محاربه صدرت من جهل والجاهل يعلم (بتشديد اللام) . قالت ذلك لانه
« تابع الاضافات » في جملته والمطلع على علم البلاغة يستفتر «تابع الاضافات»
مثل « حمامة جرعى حومة الجندل اسجوي » ومثل « سباح حرمة أمتنا » فليعلم
انني جاهل مثله فمرحبا بمن يعلمني نزيها .

٣- في ص ٦٦١ من لغة العرب اذ عنت ان المنادى المعرفة المختص بمشمل
« يا علي » و « يا ايها النفس المطمئنة » و « يا جوابان » يجب ان نرفعه ليكون
مبنيا على الرفع . وما ضربت ذلك الاثثة إلا ليخرج المضاف المعرفة من قولي
« المنادى المعرفة » . وقالت محجبا على العلماء « ان البناء يعنون التوين فقط »
واستدللت على ذلك باسم « لا » النافية للجنس لانه معرب للاصل يقبل التوين
قلما بني حنق منه التوين مثل « لا مغالط شريف » فقال « هذا الرجل مسندا
الي الضمير » لان البناء في زعمه هو اسقاط التوين وكلام هذا الخابط متقدم
ثلاثة وجوه (كذا) . اذ مع اني لم اقل ذلك وانما قولي « ان البناء يعنون التوين
فقط » فتأمل يا مصفا واي عجب تعجب اذا علمت ان قولي ليس بعام بل هو
جواب لمن يعني ان البناء في المنادى المبني يقبل الفتح ضمته والياء الفا وواوا
لانه لو جاز ذلك لجاز ان تقول « لا رجل حاضر » بضم الرجل و « لا عاقلان
مغالطان » و « لا عاقلون مغالطون » لان ذلك مبني وهذا مبني ولان الاول معرب
لاصل ولان الثاني معربه ايضا . اما انهم جوزوا نصب النسب لتلك المنادى فهو
تايد لقولهم المعلوم فيه لغرابته .

٤- وانظر الى قوله « ثلاثة وجوه » تعرف مقدار علمه لانه استعمل
« جمع الكثرة » في موضع « جمع القلة » اي « ثلاثة اوجه » واذا قلت له « هذه
بضاعتك يا ايها القتي » قل لك « قد استعمل جمع القلة مكن جمع الكثرة »
وما عليك حينئذ إلا ان تقول له « ذلك سبامي واضطراري فلا تعبت بالقواعد

الثانية من اجل غلطك البارز» .

« قامت « او لم يروا الى اسم «لاه» النافية للجنس فانها عندنا لم يمتنع ظهور علامة النصب عليها » فقال هذا الناقد « فظن هذا الموسوس ان فتحة اسم « لا » فتحة اعراب فأراد ان يقيس عليها ضمة المنادى والحقيقة انها « فتحة بناء » وانه يقال مبني على الفتح فيعمل نصب لكن الاغنياء تقصر اذهانهم... » وبعد تقديمي الايالة يظهر القبي المتعسف للقارئ . قال ابن عقيل في شرح الالفيه « وذهب الكوفيون والزجاج الى ان « رجل » في قواك « لا رجل » معرب وان « فتحته : فتحة اعراب لا فتحة بناء وذهب المبرد الى ان « مسلمين ومسلمين » مرابان « لا . انا الموسوس أم هو ؟ فقولنا « لا رجل حاضر » تصكون الفتحة فيه للبناء والاعراب فهي علامة نصب قبل البناء وبعده وقولنا « لا مسلمين حاضران » تكون البناء فيه الاعراب والبناء وهي علامة نصب قبل البناء وبعده وقولنا « لا مسلمين حاضران » تكون البناء فيه الاعراب وهي علامة نصب قبل البناء وبعده . ويرى قائل يقول كيف تجمع البناء والاعراب وهما متضادان قلت « هذا بحصول قول العلماء فانهم اجازوا الاعراب والبناء في هذا المعنى ولم يذهب العلماء هذين المذهبين إلا لجواز الاشتراك بينهما . فتأمل يا منصفنا .

٦- وقال في معرض كلامه « كما يعلم ذلك اقل التلاميذ » ولم اعتدالى صواب في هذا القول . فالحطاً تركه « اقل » من دون تمييز فاحتمل قوله وجهين الاول « اقل التلاميذ مرفة » والثاني « اقل التلاميذ جهلاً » فتطلع ايها القارئ القيور على العربية الى انة هذا الكتاب الضليع !!

٧- كتبت في ص ٦٦ شيئاً حول الاقحام وضربت مثلاً قول من قال « عطر وريح عمرو » و « كتاب وقلم العالم » وقلت ان الاصل « عطر عمرو وريحه » و « كتاب العالم وقلمه » فقال هذا الناقد الحسن الاخلاق « وهذا غاية في الرعونة وقد ارتكب عدة خطيئات لا تنتفر - اعتر المسائلة من باب الاقحام طائفا ان لفظنا « الدلم » مضاف اليه لفظنا « كتاب » فتكون لفظنا « قلم » مقسمة بين شيئين متلازمين وليس الامر كذلك بل كتاب مضاف

ان العالم المحنوف استغناء عنه بالذكور والمسألة مبسوطه في باب التعت قال ابن مالك ... « ثم قال -٢- ومثلوا لذلك بقول العرب * قطع الله يد ورجل من قالها « ١٧ . قلت ان جهل الرجل دفعه الى ذلك القول الذي جعله نعتا عاما . وما قدمه إلا ناشرة من هذا العلم لان البيتين اللذين احتج بهما قد ضمنا « منهب المبرد » ولم يجد حتى الآن من يلمه ان المنهب الذي ذكرته هو منهب سيويو . قال ابن عميل في شرحه « ومنهب سيويو ان الاصل « قطع الله يد من قالها ورجل من قالها . فعطف ما اضيف اليه « رجل » فصار « قطع الله يد من قالها ورجل » ثم اتسم قوله « رجل » بين المضاف الذي هو « يد » والمضاف اليه الذي هو « من قالها » فصار « قطع الله يد ورجل من قالها . فعل هذا يكون الحنف من الثاني لا من الاول « ١٨ . فاطلع يا ايها القارئ على علم الرجل وتمنطته ما لم يدرسه في ثلاثين سنة فصاعدا في درس العربية . اما وضعي الضمير مكن الظاهر فلا يجوز العلم فيه اذ لا يصح يقول « كتاب العالم وقلم العالم » من دون اضطرار .

٨- وقلت في ص ٥٩٥ حول « ولا سيما » : « لا حرج علينا في احلال « ما » محل لام الجر المحنوفة » فقال هذا الرجل « فيقال هنا : اتقد قست زائدا على غير زائد لان ما القائمة مقام كمن غير زائدة و « ما » في « لا سيما » زائدة وهنأ يد عن المنطق « اذ قلت ان « ما » قد علها العليا موصولة ونصكرة وزائدة ووجهان يرجعان وجها واحدا . وبذلك تبطل دعواه التي قال بصحتها قول المتأكدين المتبعين فيا صبيحة . والمستغرب انه نسب الى النطاق بان المعنوية في قوله « ابا خراشة أما انت ذا نفر » بكسر الهمزة لكون المطبوعة قد وضعت الهمزة تحت الالف الخطية . فكيف تجوز مجازة من يستمسك بالمغالطة والمرافة ليقلب من « و انفذ منه بصيرة . وارضخ قلنا ؟ اما ادعائي ان « سي » في قوله « ولا سيما تيم بن مرة » تكون معرفة اذا اضيفت فمبني على « ان المضاف الى معرفة : معرفة » فان ثبت ضد فاني مخطى . لا محالة .

٩ - لم يخط السيوطي الا غلطة واحدة

ان جلال الدين السيوطي مثل في باب التنازع لامعالم العامل الثاني « رأيتهما

واكرمت أبويك . ضرباني وضربت الزبيرين » وكنت قد خطأتها في ضربه
هذين الثلثين مع أن الرجل لم يخطئ . إلا في المثل الأول لأنه ترك « الهاء » في
« رأيتهما » وهي تعود إلى المتنازع مع ابن العامل الأول مهمل والثاني معتل .
فخطئني له في مثل الثاني فقلت مني « فقلت منه وقلت مني » والنتبه لا يعاتب
بل يشجع .

١٠ - ابن عقيل بخطي . القرآن عن غير قصد منه

قال ابن عقيل في شرحه « وأما : أن وأن فيجوز حذف حرف الجر منهما
قياساً مطرداً بشرط أمن اللبس كتقولك « عجبت أن يدوا » والأصل : عجبت
من أن يدوا . أي من أن يسلوا الدنيا . ومثل ذلك مع « أن » بالتشديد « عجبت
من أنك قائم » فيجوز حذف « من » فتقول « عجبت أنك قائم » فإن حصل لبس
لم يجز الحذف نحو « رغبت في أن تقوم أو في أنك قائم » فلا يجوز حذف
« في » لاحتمال أن يكون المحذوف « عن » فيحصل اللبس « لا . فالتأني يري
أن ابن عقيل منع أن يأتي « رغب » من غير حرف جر مع أن القرآن العزيز
قد ذكر ذلك ففيه « وترغبون أن تكفروا » فهو بخطي . القرآن من دون
قصد . أما رد الناقد المذكور علي فهو قوله « فيقال لهذا المتحذف : إذن ما معنى
قول ابن عقيل « فإن حصل لبس ؟ ليس معناه : أن لم يحصل لبس جاز الحذف »
قلت : أثار الله بصيرتك : أن ابن عقيل « جعل اللبس حذف الحرف عن هذا
الفعل وجعل زوال اللبس وروداً منه » أقلم تقرأ قوله « فلا يجوز حذف في »
لاحتمال أن يكون المحذوف « عن » فيحصل اللبس « ؟ فانه منع الحذف منها
بأنها هذا التقيد البارد الباطل ؟

١١ - وفي ص ٥٣٤ انتقدت « مختار الصحاح » في استعمال العرب « طائلا »

وذكرت قوله « ابن أبي عيينة » وكتب في العجلة « أبو عيينة » سهوا :

فإن ظفرت كفاء منك بطائل - ففنا ظفرت كفاءك منه بطائل

وقد وقع فيه سهو والأصل :

فقد ظفرت كفاء منك بطائل وما ظفرت كفاءك منه بطائل

وقلت « فقد جاء طائل غير مجعود مرتين في بيت واحد » فقال هذا الناقد

الجهيزة (استج بقول عز وجل ان ابي عبيدة (ابن ابي عبيدة مرضا بجيبي السلسي وهو مولد على ما يظهر والفة لا تثبت بأقوال المولدين) قلت : اذا كان الامر كذلك فمن اجاز لك ان تقول (مستلقنا نظر المجمع العلمي) ؟ واي جعلني او منحصرم او مولد ذكر لك (استلقت ومستلقنا) . ومن اجاز لك ان تقول في غير هذ التقدي (واستشكوا قولي) فهل غير المولدين للتأخرين جدا ذكروا (استشكل) ؟ وكيف يصدق صاحب القاموس وهو يزو القول الى علمه إلا قليلا ؟ ثم قال (والصواب انه محمود في الشطر الثاني ومنى كونه محمودا وروده في حيز التغي) قلت: انه غير محمود في الشطر الثاني لان التغي واقع على الفعل وانما يراد بالجمد قولهم (لا طائل نيه وهذا غير طائل) والدليل الناطق على ذلك قوله الجعفيقال (وما ظفرت كفاك منه بلا طائل) (او وما ظفرت كفاك منه بغير طائل) فلو كان محمودا في الشطر الثاني لما قيل الجمد ولا انقلب معناه فتعبر .

١٢ - وقلت في ص ٥٣٤ (حصر الماضي والمضارع بالا) فقال هذا اتقاد العلامة (قبل في العنوان : حصر الماضي والمضارع بالا . مع ان المحصور لا يأتي بعد (إلا) بل قبلها فصواب العبارة (الحصر في الماضي والمضارع بواسطة إلا) الا قلت : ان امر هذا الرجل غريب فليقرأ قول ابن عقيل في باب المبتدأ والخبر (الثالث : ان يكون الخبر محصورا بانما نحو : انما زيد قائم ، او بالا نحو : ما زيد إلا قائم) او فليس الخبر إلا (قائما) وقد ذكر بعد (إلا) فقيل (محصور بالا) وكيف ينكر على قولي من يدعي انه مطلع . وما قيمة من يجعل ذلك ؟

١٣ - وفي ص ٤٥٠ عرفت الادغام بقولي « الادغام : اسكان الحرف الاول من الحرفين المتساويين المتشابهين ونقل حركته الى الذي قبله الساكن ما عدا حرف الين ان كان متحركا وإقازة على حاله ان كان ساكنا » فقال هذا الناقد : « لا ينبغي ان معنى قوله اسكان الحرف الاول » هو إعدام الحركة فكيف يقول بعد ذلك « ونقل حركته الى الذي قبله » مع ان المدوم لا ينقل (١) »

١٤ - قلت اراد هذا بالاعدام « الالفاء » وبالمدوم « المقنى » لجهل لغته العرب (١) ان اعتراض هذا بضحك المائل اي اضحاك . فقد قال ابن عقيل في شرح الالفية « والوقف بالنقل عبارة عن تسكين الحرف الاخير ونقل حركته الى الحرف الذي قبله » فالتسكين لا يستوجب فناء الحركة عند المائل .

فذلك من اقوال جبهة العربية . ودعوا باطلا لان الاسكان يستوجب حذف الحركة فان شاء الحافظ نقلها وان شاء اخطأ ومن ذلك قول الجرجاني « الادغام في اللغة : ادخال الشيء في الشيء . . . وفي الصناعة : اسكان الحرف الاول وادراجه في الثاني » ا . ا . وقد غير ذلك . فقد قال « اسكان الحرف الاول » مع ان حركته تنقل الى ما قبله عند اللزوم مثل « رجل مضل » بسكون الضاد وكسر اللام المخففة ولو جوب الادغام صارت الكلمة « مضل » بكسر الضاد فكسرة انتقلت من اللام الى الضاد . ومن اعتراض هذا الناقد قوله « لدينا من اللغيمات ما لا نقل فيه مثل كلمة « بصد » فالصاد مفتوح من الاصل » ا . ا قلت هناك انه الى الحق فما معنى قولي « الى الذي قبله الساكن » فالصاد مشرحة لا ساكنة وما ذممي وانت لم تصلح التعريف بالاستتراك الذي نشرته في آخر الجزء السابع وهو اضافة « الساكن » الذي اقلت من القلم . وما فائدة التسميات ؟ ولما ينشرونها ؟

١٤ - وقد عن اعتراضي على مختار الصحاح لتفسير التوت بالفرد - ان القويين ولا سيما المتأخرين منهم كانوا يتساهلون في مثل ذلك اعتمادا على القرائن ولم يفرد صاحب المختار به بل تابعه على ذلك صاحب القاموس . قلت ليس ذلك بصحة لان له مندوحة عن التجوز والتساهل . وانت رمت الاطلاع على علم صاحب القاموس الذي استشهدته فأشرف على « الجاسوس » . والله يعلم اني طأمت مرة في القاموس في مادة « طلع » فوجدته يقول « نملان مطبقان فقلت : ان الرجل مخطى لان الصواب « مطبقان » بالتأنيث وراجعت علامتنا الكرملية فأراني « الجاسوس » واملتني على هذه الغلظة التي سبقتني اليها العلماء الكبار .

١٥ - قال « يقال الطيب من انواعه المسك على حسب مقتضى الحال » وهو مخطى . فالصواب ان يقول « بسبب مقتضى الحال » فهذا الفصح المشهور .

١٦ - وقال « ان قواه » الجزء لا يشمل الكل » ليس في موضعه اذ ليس هناك جزء ولا كل بل هناك كلي وجزئي وعموم وخصوص . قلت ليس هنا موضع التطلع والثروة فليطالع « حصر الكل في اجزائه » في كتاب التعريفات

ثانياً « هو الذي لا يصح اطلاق اسم الكل على اجزائها منها حصر الرسالة على الاشياء الخمسة لانه لا تطلق الرسالة على كل واحد من الخمسة » ا١ . ذكرت ذلك فضلاً عن قوله « الكل : في اللغة اسم مجموع المعنى » .

١٧ - وقلت في ص ٤٢٩ حول الآية « لو كان فيهما آلهة إلا الله لقد دنا » ما نصه : « وان التحليل الذي ورد في مختار الصحاح مضمونه » ان «إلا» موصوف بها « ثم قلت « نقص ما بناء النعميون بتجويزه ان يقال : جاني القوم الأزيد بالرفع » فقال هذا المتبهر الفزير الادب « الثاني : اقتراؤه على صاحب الصحاح اذ اسند اليه ان يقال : جاني القوم الأزيد بالرفع قبلاً على الآية . مع وجود الفرق الواضح بينهما لان القوم معرفة وآلهة نكرة » ا١ . قلت لو كان الرجل أمي لا جازله ان يسند الي الاقتران على صاحب الصحاح قبل ان يستعين بغيره على التفتيش فكيف وهو بصير ؟ والقارئ يرى انه استبعد من صاحب الصحاح ما نقله لكونه خطأ ظاهراً . واليك نص المختار « وقد يوصف بـ «إلا» فان وصفت بها جعلتها وما جنتها في موضع « غير » واتبعت الاسم بمنها ما قبلها في الاعراب فقلت : جاني القوم الأزيد . كقولهم تعالى : « لو كان فيهما آلهة إلا الله لقد دنا » ا١ . فالتارئ قد علم من المقري ؟ وكيف يبيح هذا نفسه استجبال العلماء ويقول لي « تجبيله لامام من ائمة اللغة وهو صاحب المختار ناقلاً عن سلفه فالتجيبيل سار اليهم بالطبع » فكيف جازله ان يقول « مع وجود الفرق الواضح بينهما لان القوم معرفة وآلهة نكرة » مستجبالاً هذا الامام الذي يندس . وما معنى قوله « سار اليهم بالطبع » فالساري مختص بالليل فلم حرم النهار سير التجبيل ؟ وكيف يكون « بالطبع » لا بالعادة ولا بالاخلاق « اسرار لغة هذا العالم لا تدرك » . وقد قل عني « فجعل كلامه السائل مقابل كلام كاتبة » مع ان نهاية كلامي هي قولي : « وربما كان كلامي عن المشتى بالا محتاجاً الى التأييد او التفتيد » فانظر الى سخيمته . واحتج بقولهم « إلا الحمافة اصبت من يداويها » ولم يعلم ان ذلك مثل « وكل أخ مفارقة أخوه » لعمر أريك إلا الفرقدان » . وقتنا افة لخدمة العربية خدمة خالصة ماهرة .